المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفرض الضرائب

هل يعاني مجتمعك المحلي بسبب عدم كفاية البنية التحتية العامة مثل المدارس والمستشفيات والطرق الجيدة؟ قد تتجنب الشركات الكبرى العاملة في بلدك دفع الضرائب العادلة لحكومتك، وإذا كان الأمر كذلك، فقد تساعدك المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في النضال من أجل تحقيق العدالة.

ماذا تقول المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن فرض الضرائب

تشجع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الشركات على التصرف كشركات مواطنة صالحة في مجال دفع الضرائب، واعتماد تدابير لوقف التهرب من دفع الضرائب في جميع أنحاء العالم وحرمان الحكومات من تحصيل الإيرادات الضرورية. يمكنك استخدام المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمطالبة الشركات بما يلي:

- دفع الضرائب على الفور ليس فقط بحسب الصياغة الحرفية لقوانين الضرائب المعمول بها، ولكن أيضًا بحسب نية الهيئات التشريعية ذات الصلة، وهذا يعني أنه إذا كانت نية المشرعين هي دفع الضرائب، فلا ينبغي للشركات استخدام الثغرات القانونية أو أساليب التهرب الضريبي لتجنب دفع الضرائب.
- تنفيذ تدابير لمعالجة التهرب الضريبي، بما في ذلك المعايير الدنيا لتجنب إساءة استخدام المزايا الضريبية المقدمة من خلال المعاهدات الضريبية، بما يتماشى مع الاتفاقية المتعددة الأطراف الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالمعاهدات الضريبية لمنع تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح.
- اتباع مبدأ "الاستقلالية" في التسعير التحويلي. يعتبر مبدأ الاستقلالية أفضل ممارسة دولية لضمان أن يدفع الأعضاء في إحدى مجموعات الشركات متعددة الجنسيات لبعضهم البعض نفس السعر التحويلي الذي يدفعونه لشركات لا تربطهم بها صلة، مقابل التحويلات المالية الداخلية. يسعى هذا المبدأ إلى منع الشركات داخل مجموعة ما من تحويل الأرباح أو الخسائر بشكل غير عادل وبتكلفة زهيدة بين بعضها البعض لتجنب دفع الضرائب.
- إعطاء الأولوية للشفافية وإعداد التقارير بشأن القضايا الضريبية بما يتماشى مع مشروع الإطار الشامل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/مجموعة العشرين بشأن تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح. وتشمل أمثلة الشفافية مشاركة المعلومات حول العلاقات الاقتصادية داخل المجموعة وممارسات التسعير التحويلي وإعداد ومشاركة التقارير الخاصة بكل دولة على حدة والكشف عن برامج التخطيط الضريبي الصارمة.
- تنفيذ نظام قوي لإدارة المخاطر الضريبية يمكن الشركة من التصرف كشركة مواطنة صالحة. يجب أن تظل مجالس إدارة الشركات على اطلاع على هذا النظام لتجنب جميع المخاطر المحتملة المتعلقة بالضرائب، ليس فقط المخاطر المالية والتنظيمية، ولكن أيضًا مخاطر السمعة الناتجة عن التهرب الضريبي.

تلميح

لا تدعو المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الشركات إلى بذل العناية الواجبة على وجه التحديد فيما يتعلق بالآثار الضارة المتعلقة بالممارسات الضريبية غير المسؤولة، ولكن بما أن التهرب الضريبي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان والأضرار البيئية، فلا يزال بوسع المجتمع المدني أن يدعو الشركات إلى معالجة هذه الأضرار من خلال عمليات العناية الواجبة. وينبغي على المجتمع المدني انتقاد فشل الشركات في تنفيذ توصيات مشروع تآكل القاعدة الضريبية ونقل الأرباح وغيره من أفضل الممارسات المستجدة بشأن التهرب الضريبي. وحيثما أمكن، يتعين على المجتمع المدني أن يجادل بأن ممارسات الشركات الهادفة إلى تجنب دفع الضرائب تنتهك في الواقع النية التي عقدتها الهيئات التشريعية الوطنية ذات الصلة. قد يتطلع المجتمع المدني أيضًا إلى هيئات أخرى، مثل الأمم المتحدة، للحصول على الدعم المطلوب لمكافحة التهرب الضريبي.

ما هي المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؟

المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجهة للشركات متعددة الجنسيات بشأن السلوك التجاري المسؤول (المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) هي توصيات صادرة عن الحكومات وموجهة إلى الشركات حول كيفية التصرف بمسؤولية. تحدد المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معايير غير ملزمة تتعلق بالسلوك التجاري المسؤول عبر مجموعة من القضايا ذات الأهمية بالنسبة للمجتمعات، مثل حقوق الإنسان وحقوق العمال والبيئة، وتغطي أيضًا قضايا مثل الفساد وتحصيل الضرائب.

يجب على الحكومات التي تتبع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إنشاء هيئة شكاوى غير قضائية تحت اسم نقطة اتصال وطنية معنية بالسلوك التجاري المسؤول وذلك بغرض تعزيز المبادئ التوجيهية والتعامل مع الشكاوى المتعلقة بالأنشطة التجارية الضارة. تنص المبادئ التوجيهية على معايير جيدة لجميع الشركات، ولكن لا يمكن تقديم الشكاوى إلا ضد نوعين من الشركات العاملة عبر الحدود وهذان النوعان من الشركات هما: 1) الشركات متعددة الجنسيات *التي يقع مقرها الرئيسي* في إحدى الدول التي تتبع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أو 2) الشركات متعددة الجنسيات *التي تنفذ عملياتها* في إحدى الدول التي تتبع المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

كيف يمكن أن تساعد المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؟

يمكن لمنظمات المجتمع المدني استخدام المبادئ التوجيهية من أجل:

رفع الوعي المجتمعي حول معايير الشركات
التحدث إلى الشركات ومطالبتها بتبني سلوك أفضل
تقديم الشكاوى عندما لا تلبي الشركات المعايير المطلوبة
الدعوة إلى سن قوانين وسياسات قوية بشأن مسؤولية الشركات

حول منظمة OECD Watch

منظمة OECD Watch هي شبكة عالمية تتكون من منظمات المجتمع المدني وتضم في عضويتها أكثر من 130 منظمة متواجدة في أكثر من 50 دولة حول العالم. نركز في الشبكة على تمكين المجتمعات والعمال والمنظمات غير الحكومية من استخدام المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أجل ضمان احترام الشركات لحقوق الإنسان وللكوكب وكذلك محاسبة الشركات عن الأضرار التي تتسبب بها في جميع أنحاء العالم. تساعد منظمة OECD Watch المجتمعات والمنظمات غير الحكومية على تقديم الشكاوى والمشاركة في حملات المناصرة للضغط على الحكومات والشركات، كما نقوم أيضًا بإجراء أبحاث وحملات مناصرة للسياسات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول الفردية لتشجيع التنفيذ الأكثر فعالية للمبادئ التوجيهية وتحقيق المواءمة الأوثق بين المبادئ التوجيهية والقوانين المتعلقة بمسؤولية الشركات. هل تحتاج إلى المساعدة؟ تواصل معنا!